

14 أكتوبر
تستطلع أسباب ارتفاع أسعار الأسماك

عزوف سكان عدن عن شراء الأسماك وموائدهم تكاد تخلو منها

غياب لدور الجهات المختصة في ظل الارتفاع المتواصل في الأسعار



يعتبر السمك الوجبة اليومية الرئيسية للأسر في عدن، لكن ارتفاع سعره جعل العديد يعزف عن شرائه وتسبب ذلك بحرمان شريحة واسعة من محدودي الدخل من الحصول عليه كونه يفوق قدرتهم الشرائية، وهو ما جعل الكثيرين يستغنون عن الوجبة الأساسية التي اعتادوا عليها لسنوات طويلة. ولمعرفة أسباب الارتفاع كان لنا لقاء مع عدد من بائعي الأسماك ومواطنين يرفضون تلك الأسعار التي أثقلت كاهلهم واعجزت ميزانيتهم.

استطلاع / نغم جاسم

أسعار الأسماك قصمت ظهر المواطن
غياب الرقابة يساهم في تفاقم المشكلة

مضيفاً أن غياب الرقابة على الوسطاء والتجار ساهم في ارتفاع الأسعار لكونهم يشترون السمك بثمان وببيعونه بأخر. وقال أبو ماجد بائعي السمك أنهم كل يوم يتفاجؤون برفع سعر السمك سواء كان أثناء الشراء أو من خلال فرض ضرائب غير قانونية عليهم أو عن طريق التجار، الذين لا رقيب عليهم، كل ذلك جعلهم يقومون بالبيع على حسب هذه العوامل التي ساهمت في ارتفاع سعر السمك.

وأشار إلى أن لا يقوم برفع السعر بشكل مبالغ كونه يشعر بحاجة المواطنين وقلة حيلتهم في هذا الوضع الراهن والصعب، «لذلك تطالب أن يتم وضع رقابة على كل من يفرض ضرائب ويأخذ المال بشكل غير شرعي».

السعر يتغير في كل يوم

ويقول صدام علي محمد محسن أحد صيادي الأسماك أنه: «في اليوم الواحد يستنزف أقل شيء من البترول ما قيمته 40000 من أجل الاصطياد، وهذا إذا تمكن من الاصطياد في نفس اليوم، وفي بعض الأحيان يذهب للبحر أكثر من مرة من أجل الاصطياد دون جدوى، وكل هذا يكلفنا مالا، ورغم ذلك فنحن نبيع السمك بسعر غير مبالغ فيه، فأنا عن نفسي اصطاد السمك ووضعه في سوق الحراج ويتم تحديد السعر وفي كل يوم يكون السعر مختلفاً وهذا يعتمد على سعر السوق وعلى الطلب، فالصياد يبيع على حسب السعر ورغم أننا في بعض الأحيان لا نستفيد من المبلغ لكونه مبلغاً بسيطاً لا يكفي الصرقيات التي كانت من أجل الاصطياد ولكن ليس في أيدينا شيء فنحن نعمل ونهتم بحاجة المواطنين للسمك ونقدر الظروف الصعبة».

وأكد أن «لو لم أجد من يشجعني في مواصلة العمل لم أكن لاستمر، ودائماً يعمل رئيس الجمعية علي سلام في تشجيعي وتقديم البترول لي من أجل الذهاب إلى البحر من جديد في حالة ذهابي ولم أجد السمك، وهو يدعم الصيادين بكل ما يملك».

وحسب قول الصياد سمير سليمان موسى وهو يعمل في هذا المجال منذ 32 عاماً، فإنه يخاطر بحياته في كل يوم من أجل صيد السمك لأجل كسب لقمة العيش له ولاسرتة.

مضيفاً: «كل ما احصده من سمك أبيع في سوق الحراج فاحتسب سعر الوقود والاشياء التي استخدمتها، فأبيع بسعر محدد غير مبالغ فيه بالرغم من ارتفاع سعر البترول الذي يؤثر على عملنا بشكل يومي فاستهلاك البترول في القارب يكون أكثر من استهلاك السيارة، فأقل صياد يستخدم 50 لتراً فقط يكون لمسافات بسيطة، ولكن سمك التمد يحتاج 300 لتر لاصطياده، فنحن نعمل بقدر الإمكان من أجل تذليل الصعاب في عملنا والبيع بسعر غير مرتفع ولذلك نرغب بتغيير الوضع للأحسن والاهتمام بنا».

البيع بسعر محدود

بينما يقول أبو محمد أحد بائعي السمك إنه يقوم بشراء السمك ومن ثم يقوم ببيعه في الأسواق وهو يبيعه بسعر محدد على حسب الشراء ومن ثم يقوم برفع سعر التمد بالسعر المحدد غير المبالغ فيه.



ويواصل حديثه: «بخصوص ارتفاع الأسعار لابد أن يكون هناك ضبط من قبل السلطة في محافظة عدن مع بائعي التجزئة الذين يبيعون بالشوارع وبالكيلو وفي الطرقات، فلا بد من عمل ضبط بسقف محدد له، و يكون هناك تواصل مع مواقع الإنزال بمستوى الكيلو بموقع الإنزال في صيرة وغيرها من المواقع في عدن، وأما بخصوص الصياد فهو يبيع بسعر محدد وليس بتلك الأسعار المبالغ يارتفعها بالأسواق، فأنا أريد أن أوجه الصورة للناس أن الصياد لا يبيع الأسماك بتلك الأسعار المبالغ فيها، رغم ارتفاع الوقود والحركات ومعدات الصيد التي وصلت أسعارها إلى الملايين فقيمة المحرك وصل حوالي 17 أو 18 ألف ريال سعودي، وسعر القارب من 10 إلى 15 ألف ريال سعودي دون المعدات وهذا لا يعتبر عذراً لهذا الارتفاع يشمل الجميع».

وأشار إلى أن الصيادين فئة تعمل على دعم دخل الدولة فهو يساعد بعملية التنمية، فالصياد من فئات المجتمع المهمة والتي تقدم الخدمات على حسب حياته فهو يتعرض لمخاطر عديدة، وهو بحاجة للدعم من قبل الدولة بشكل مستمر، لأن كل شيء عائد للدولة في دخل تنموي، ورفع مستوى المعيشة فالثروة السمكية هي ثروة متجددة وليست محصورة مثل النفط، فإذا وجد الصياد الدعم المستمر سوف يزيد من إنتاجه وهذا سوف ينعكس على دخل الدولة والمواطن، فنحن نناشد السلطة والقيادة النظر لهذه الفئة من المجتمع برفع قدراتهم بالدعم المتواصل حتى يكون دخلاً قومياً للدولة ويكون مساعداً في عملية التنمية فإذا تم دعم الصياد يكون كل شيء ايجابياً بشكل واضح».

فيما يتعلق بوقف تصدير الأسماك خارج اليمن قال: «أنا كنت مع الحاضرين في اجتماع مع وزير الثروة السمكية، وتم توقيف المصادر التي تأتي من خارج البلد لأخذ الأسماك بحجة ارتفاع أسعار الأسماك، وأن الأسماك التي تصدر تكون الأشياء المعقولة، فالمصدرون يأخذون أنواعاً محدودة وليس جميع أنواع الأسماك،

ارتفاع جنوني في سعر السمك

أم شروق اعتادت على شراء السمك كوجبة غذاء رئيسية لا تستغني عنها بناتها في كل يوم كونها تعيش بقرب البحر إلا أن ارتفاع أسعاره حرمها هي وأولادها من هذه الوجبة الأساسية التي عهدتها منذ زمن بعيد، فهي موظفة حكومية تعاني ليس فقط من ارتفاع السمك إنما حتى من ارتفاع أسعار الخضروات والادوية.

وتقول: «لم أتوقع يوماً في حياتي هذا الارتفاع الجنوني لأسعار السمك وباقي الأشياء». وناشدت الجهات المسؤولة بسرعة النظر إلى ما يعانيه المواطنون من ازمات متواصلة، وأنه لا يمكنهم العيش بهذه الأوضاع المزرية لفترة طويلة لأن حجمه يعاني ويشعر بالعجز والتعب وباليأس من هذه الحياة.

وتواصل حديثها قائلة: «عجزنا عن توفير أساسيات الحياة بسبب ارتفاع الأسعار، ونرغب بحلول جذرية تساعدنا لكي نعيش حياة كريمة لما تبقى لنا من عمر».

مرة في الأسبوع

هناك من أصبحت وجبة الأسماك في مائدته مرة واحدة في الأسبوع، تقول أم اليمن وأم منى: «أصبحنا لا نشترى السمك في كل يوم مثل الماضي ليس فقط التمد حتى الباغ صار سعرها مرتفعاً جداً، فصرنا نشترى السمك كل جمعة بسبب ارتفاع سعرها بشكل كبير. فلم أتوقع في حياتي أن تكون الأسماك في مائدتنا يوماً فقط في الأسبوع. وتابعت حديثها: «نتمنى من الجهات المختصة وضع رقابة على كل من يقوم باصطياد أو بيع السمك لكي نتكمن من شراء السمك مثل السابق».

عرض وطلب

ويقول محمد هادي المسؤول المالي لجمعية خليج صيرة السمكية انه: «تم إنشاء الجمعية في عام 1995 م وتم إعادة الالتقاء به في عام 2002 م وتم إعادته من جديد في عام 2018 م وتم انتخابه من جديد في 2024». والأسماك تعتبر سلعة من السلع التي عليها عرض وطلب، لذلك لا يمكن أن يحدد سقف محدد لها من السعر، أيضاً على حسب الموسم فعندما تأتي في مواسمها وتوفر الاسماك بكثرة تقل أسعارها ولكن عندما تقل الأسماك يكون سعرها مرتفعاً».

بائعو التجزئة

وأضاف قائلاً: «رفع الأسعار من وجهة نظري هي نتيجة بائعي التجزئة الذين يبيعون بالقطع والذين تشاهدونهم الآن في الطرقات والأماكن الأخرى، فهم لا يفتنوعون ببيع بسيط، فمثلاً يأخذون على الكيلو التمد أربعة آلاف وهذا مبالغ فيه فالسقف لابد أن يكون محدوداً فحين يرفع السعر بذلك يرجع نتيجته على المواطن الذي يشتري».

ارتفاع أسعار الوقود

